

الفصل الثاني: علاقة النوع الاجتماعي بالتنمية وإدماجه في التنمية والسياسة التربوية والمناهج التربوية والكتب المدرسية.

أولاً: علاقة النوع الاجتماعي بالتنمية.

ونعني بالنوع الاجتماعي والتنمية التحول من تنمية المرأة الى تنمية النوع الاجتماعي ، باعتبار أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية والتي لا تؤثر سلباً على النساء فقط بل وعلى الرجال ايضاً. فلقد أدت هذه السياسات الى قولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات والتقاليد³.

إنّ الأسباب الأساسية التي دفعت من أجل النهوض بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية ترجع الى أهمية دور المرأة في التنمية. فمنذ 1975 بدأ الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور المرأة ومشاركتها في التنمية . جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية، ولقد تطور فهم هذه المشاركة منذ ذلك الوقت، فمن مدخل المرأة في التنمية (Women in Development WID) الذي ينطلق من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المتخصصين في مجال التنمية، وانها مبعدة عن عمليات التنمية وأن هذا الإبعاد يؤثر سلباً على التنمية نفسها.

اما المدخل الآخر فهو المرأة والتنمية Women and Development WAD فقد أتى نتيجة للتعديلات التي طرأت على إعادة النظر في تقسيم الأدوار وأواخر السبعينيات من القرن الماضي، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أولية تتمثل في أن المرأة مدمجة سابقاً في عملية التنمية لكن إدماجها ليس متساوياً .

إنّ منهج المرأة والتنمية WAD يقوم أساساً على أن عمليات التنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، ويعتمد هذا المدخل اي المرأة والتنمية WAD على جعل خطط التنمية أكثر عدالة.

المدخل الثالث هو مدخل النوع الاجتماعي والتنمية GAD ، Gender and Development ، وهذا المدخل لا يتطرق الى المرأة وحدها وإنما للعلاقات التي تنظم علاقة المرأة والرجل، ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الادوار الثانوية والدنيا في المجتمع مقارنة بالرجل، وتتحدد المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية على النحو التالي:

- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية تابعة للرجل.
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاحتياجات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها بالرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات او تقلييلها.
- لا يكون النساء والرجال أصنافاً متجانسة بل يصنفون أيضاً حسب العرق والطبقة الاجتماعية والدين أو عوامل أخرى.
- يحتاج مخطوط التنمية الى أخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان مع الاهتمام في آن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية وليس فقط بكل دور على حدة .
- إنّ هذا المنهج كما تؤكد كارولين موزر 1993⁴ يؤكد على أن التركيز على النساء فقط يتجاهل المشكلة الأساسية وهي تلك التي تخص مكانتها المتدنية مقارنة بالرجل. أنّ هذا المنهج أي منهج المرأة والتنمية GAD .

³ - التنمية والنوع الاجتماعي، صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) المكتب الاقليمي للدول العربية 2005، ص-56-57.

⁴ - كارولين موزر: دليل على اطر التحليل الجندي: كانديرا مارش- اطار موزر- ترجمة ريماء فواز الحسيني، مركز الابحاث والتدريب حول قضايا التنمية.

- يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع.
- ينظر الى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال.
- يؤكد على مساهمات النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية.
- يؤكد على استفادة النساء والرجال من مشاريع وبرامج التنمية.
- يبين أن مساهمة المرأة في المشاريع والبرامج لا يعني بالضرورة استفادتها منها.
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل على معالجتها.
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.
- ينظر الى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية.
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف الى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، يشارك في بنائه ويجني ثمرة تقدمه.
- يعمل على تكريس كل الجهود والموارد المتاحة لتقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية واستفادتها منها .

ثانياً: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية.

- كيف يتم إدماج النوع الاجتماعي في التنمية ؟

- وما هي الشروط ؟

تعرف عملية إدماج النوع الاجتماعي ضمن التيار الرئيسي للتنمية، بأنها عملية ربط قدرات المرأة بمساهماتها في قضايا التنمية الكبيرة، كالسكان والبيئة، الفقر، شح الغذاء ، الطاقة وهذا الربط يوفر التبرير المنطقي للاستفادة من الموارد المتوافرة على نطاق كبير...

ويشمل المصطلح ضمناً السياسات والبرامج والمشاريع التي تأخذ بشكل صريح احتياجات المرأة في الاعتبار.

ويشير المحللون (تايلور 1999) الى أن التخطيط غير المبصر للنوع الاجتماعي يعني تلك السياسات التي تقترض أن اولئك الذين يتأثرون هم الذكور فقط.

اما التخطيط الذي لا يتقدم كتخطيط حيادي للنوع الاجتماعي، فهي السياسات التي لا تتضمن بعداً يذكر للنوع الاجتماعي.

لكن التخطيط على أساس النوع الاجتماعي يأخذ بالاعتبار، تأثير السياسات والبرامج على تحقيق التوازن بين الجنسين، ويحاول بصورة إيجابية معالجة أوجه عدم التوازن في العلاقات بين الرجل والمرأة ، وهذا يعني أن تشمل عملية التخطيط مشاركة المرأة في جميع مراحل التخطيط للتنمية. وذلك إبتداءً من مرحلة تحديد المشكلة وتوجيه الأهداف .

لقد ظهرت أهمية دمج النوع الاجتماعي كمفهوم ومنهج من خلال مراقبة ومتابعة السياسات التنموية التي تعتمد على الدول، وقد توصل الباحثون والنشطاء الى ان الاستراتيجيات السابقة لدمج المرأة في نظم التخطيط لم يستثمر التغيير المطلوب الذي من شأنه التقليل ومن ثم القضاء على التباين المبني على النوع الاجتماعي .

فالبرغم من الجهود المبذولة لرفع مكانة المرأة وتحسين وضعها في العالم بشكل عام، فإن التقدم جاء بطيئاً وغير مترابط، فالنساء ما زلنّ يشكلن غالبية الفقراء والأميين في العالم، كما ان مساهمتهنّ في الاقتصاد قليلة مقارنة بمساهمة الرجال، بالإضافة الى هذا، فقد ظهر بشكل واضح أن الاستثمار في نظم البنى التحتية والوصول الى الخدمات لا يكفي في ظل استمرار السياسات والنظام المؤسسي والبرامج في تعزيز العلاقات الاجتماعية التقليدية والتباين المبني على النوع الاجتماعي. وقد أظهرت التجارب أن تقاليد التخطيط كانت تتجاهل النوع الاجتماعي أو تتخذ منه موقفاً محايداً، أي أنها تجاهلت أو عجزت عن إدراك الحاجات الخاصة للأفراد وافترضت تماثل مكانة الفئات الاجتماعية خاصة الرجال والنساء. وقد نتج عن ذلك كما نعلم قصور جهود التخطيط في تحقيق أهدافها التنموية.

كيف ينعكس ذلك في السياسات التربوية في لبنان؟

يتضح مما سبق أن المنظور المبني على النوع الاجتماعي هو عامل أساسي في جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها محاور للتنمية أساسية وبناءً على ذلك فإن ضمان المساواة بين الجنسين فيما يتعلق مثلاً بتوفير فرص، وبإمكانية أخذ القرارات يلعب دوراً هاماً في تقليص الفقر. ذلك أن المساواة تمكن جميع أفراد المجتمع من المساهمة في تنمية مجتمعهم. وقد أكدت الدراسات والبحوث على أن تعليم النساء والفتيات يؤدي الى خفض نسبة الوفيات المتعلقة بالحمل والولادة ووفيات الرضع من ناحية، ويؤدي لتحسين التغذية لأطفالهن. إن تطبيق منظور النوع الاجتماعي يؤدي الى تفهم أفضل للأدوار التي يؤديها كل من النساء والرجال فيما يتعلق بالصحة العائلية والصحة المجتمعية وتساهم في تقييم الاحتياجات وفي توفير الرعاية والعلاج للملائين للفئات المختلفة إضافة الى مساهمتها في فهم الاوبئة وأسبابها والعوامل التي تساهم في خطر انتقالها كالجنس والسن والمنطقة الجغرافية ووسائل تحديدها، وكذلك فإن دراسة الأمراض من منظور مبني على النوع الاجتماعي تساهم في معرفة أعمق للأسباب المناخية التي قد تؤثر بشكل مباشر على صحة الرجال والنساء، وعليه فإن هذا المنظور يساهم في تحسين الصحة للمجتمع بأكمله⁵.

إن تضمين المنظور المبني على النوع في البرامج والسياسات التنموية يعني:

- الإقرار بأن كل النساء والرجال شركاء فعالين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم مشاركتهم في بلورة سياسات وبرامج التنمية وتطويرها.
- التأكيد على ضرورة أن يكون صوت النساء مسموعاً فيما يتعلق بالتعرّف بأنفسهنّ على احتياجاتهنّ وأولوياتهنّ المختلفة.
- التنبيه لظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمرأة وإعادة دراسة الدور والرؤية والمواقف الذكورية وذلك من أجل العمل على تغييرها، وإشراك الرجل في إحداث التغيير في المواقف والممارسات وإزالة التمييز الذكوري فيما يتعلق ببرامج التنمية وسياساتها.
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك

ثالثاً: إدماج النوع الاجتماعي في السياسة التربوية في لبنان.

لقد نصت وثيقة الوفاق الوطني في لبنان بعد الحرب الاهلية على تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة من أجل التفاوت الاجتماعي بين سائر الفئات، والمناطق وبين الجنسين والاسهام في تحقيق الوحدة الوطنية، ولا يبدو حتى الآن أي أثر لسياسة إنمائية شاملة ومتوازنة. وما زال لبنان يتخبط في أزمة اقتصادية اجتماعية وتربوية⁶.

⁵ - شعراي، د. امان، المرأة والتنمية، بحث غير منشور، سنة 1996.

⁶ - الجمهورية اللبنانية: ميثاق الوفاق الوطني: أولاً المبادئ والاصلاحات (5) التربية والتعليم، مناهج التعليم العام واهدافها 1977.

وعمق هذا الواقع السلبي، إتساع الفارق في المجتمع اللبناني في السياسة التربوية ومستوى التعليم والقدرة الانتاجية بين النساء والرجال، وبقي العمل ثانوياً بالنسبة الى كثير من النساء، ولم تحقق المرأة اللبنانية التكافؤ الكامل في الحقوق والتبعات مع الرجل من حيث الفرص المتاحة أمامها، ومن حيث الكيفية التي تعيش فيها المرأة حياتها ومن حيث الدور الذي تؤديه في المجتمع سعياً لتحقيق التنمية. وقد بيّنت دراسات عديدة أنّ التمييز بين الجنسين في القبول الاجتماعي يعتبر أنّ من المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية الفتيات لقدراتهن وتمكينها.

ورغم الاتساع الكمي الذي حققه تعليم المرأة في جميع المراحل التعليمية، فإن الإحصاءات ما زالت تدل على أنّ المرأة لا تزال دون متطلبات التطور والتقدم اللذين تنشدهما التنمية في المجالات كافة.

إنّ القانون اللبناني المنبثق من الدستور، يضمن التعليم للجميع من دون تمييز في جميع مراحل التعليم: الابتدائية والتكميلية والثانوية والجامعية والمهنية، كما يضمن القانون مناهج واحدة للجنسين، وحرية اختيار التخصص العلمي.

إنّ الفجوة بين الرجال والنساء في التعليم تضيق تباعاً ويبرز تطور فكرة المساواة في التعليم: بين (2005-2006) وذلك في التعليم العام الرسمي والخاص غير المجاني.

رابعاً: إدماج النوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية.

لقد تغيرت المناهج التربوية عام 1977 بعد خطة النهوض التربوية التي امتدت لسنوات وأعدت الكتب المدرسية لها، وتم إعداد المعلمين لتطبيقها، ولكن رغم الجهود التي بذلت لإحداث تغييرات لمواكبة تحديات العصر المحلية والعالمية فلا تزال المناهج والكتب المدرسية تعزّز الأدوار التقليدية بين النساء والرجال السائدة في المجتمع.

لم تنطلق الأهداف التربوية في تلك المناهج من مبدأ مناهضة التمييز بين الجنسين، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ف جاء تطبيقها في التأليف والتدريس، واللغة، والصور والمضامين، لا يخرج عن النمطات التقليدية في التمييز بين الجنسين، ولم تبرز بشكل واضح الأدوار الاجتماعية المتساوية دون تمييز في القيمة والأهمية.

فما زالت المناهج ترتكز على الأدوار النمطية للمرأة والرجل في المجتمع، كما أنّ المناهج لم تتحرر من المنظور الاجتماعي التقليدي الذي يميّز بين الإناث والذكور في التربية الأسرية، ولم يظهر بوضوح تقاسم المسؤوليات حتى المالية منها، ورغم المطالبة المنكررة لمؤسسات المجتمع المدني في إعادة تقييم هذه المناهج للتأكيد على النظرة المتوازنة لأفراد العائلة، الذكور والإناث في المناهج والكتب المدرسية إلا أن هذه المطالبة لم تلق التجاوب المطلوب حتى الآن .

ولا يخفى على أحد الأهمية الكبيرة للكتب المدرسية على الفرد وتأثيرها في تكوينه الثقافي، وكيف تؤثر في صقل تصورات الإناث والذكور للأدوار في المجتمع ، حيث يصبح لكل من الجنسين أدوار متميزة وخاصة، وتصبح في المستقبل دليلاً لطموحات وأدائهم هؤلاء الأفراد وتؤثر على مواقعهم و مكانتهم.

من هنا، تبرز ضرورة كشف النصوص التمييزية التي لا تحترم كرامة المرأة وقدراتها وكشف العديد من الصور والمفاهيم التقليدية الجامدة المنضوية في ملفات تلك الكتب المدرسية.

فإلغاء التمييز في التربية، يعني التأكيد على حقوق الفتيات المتساوية في التعليم والصحة والترفيه والعمل الخ... وإلغاء التمييز في المناهج التعليمية يتطلب تعديل صور النساء في المناهج والتشديد على المساواة التطبيقية بين الذكور والإناث في القدرات، وتشكيل القناعات لدى المربين من أساتذة ومؤلفين بالمساواة التطبيقية، وتشكيل قناعات لدى الأهل لمساعدة الفتيات والنساء على إدراك حقوقهن في التعليم والعلم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

ويمكن القول أن بيئة التعليم في لبنان بشكل عام لا تزال تواجه مشكلة تدني الاتساق مع متطلبات سوق العمل، وإصلاح المناهج الدراسية، لا سيما إدخال مواضيع جديدة تتناول التعليم المدني والمواضيع الاجتماعية والفنية في مراحل مبكرة في التعلم، قد تكون خطوات مناسبة نحو معالجة هذه المشكلة⁷.

1- ماذا يعني دمج مفهوم النوع الاجتماعي؟

إنّ دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسة التربوية هو عملية تساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين. وهو ليس هدفاً بحد ذاته بقدر ما هو نهج يتبع. وتحمل جهود الدمج معالجة القضايا البنوية المتعلقة بتوزيع الموارد وتوفير الفرص المتكافئة الاجتماعية الخاصة بالرجال والنساء للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من عائداتها. بالإضافة إلى هذا فإن دمج منظور النوع الاجتماعي وإحداث أطر عمل وعمليات للتخطيط يعني ضمناً وجود نظام تخطيط مؤسسي يعمل باتجاه المساواة بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية. ويتم الوصول إلى ذلك بالاعتراف بالاحتياجات والمصالح الخاصة ومراعاتها والتخطيط لها.

إن واضعي الخطط والسياسات يميلون إلى وضع الافتراضات والتعميمات بالنسبة للأفراد واحتياجات الأسر والمنازل، هذا بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات يتم استثناء النساء لقطاع كامل من عملية التنمية.

وهنا لا بدّ من التفريق بين التخطيط الخاص بالنوع الاجتماعي الذي يتجه نحو معالجة التباين المبني على النوع الاجتماعي في مجتمع معين لتحقيق الأنصاف والمساواة والتمكين، وبين دمج مفهوم النوع الاجتماعي، الذي هو عملية تتضمن الاستجابة لاحتياجات النساء والرجال ومراعاة مصالحهم في تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتقييم سياسات وإجراءات وممارسات وبرامج النظم التخطيطية والتنظيمية.

إنّ تحقيق استمرارية تخطيط النوع الاجتماعي من خلال دمج هذا المنظور في كيفية التخطيط الوطني يزيد من احتمال تنمية منتظمة ومستدامة بالنسبة لنساء المجتمع ورجاله.

2- ما هي القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع التعليم؟

رغم إقبال التلاميذ على التعليم المدرسي، التعليم العالي والتعليم المهني، إنما لا يزال هناك تنافر بين اتجاه النساء لعدد من الاختصاصات على كافة المستويات من جهة، وتنافر بين الاحتياجات في مستوى التعليم وسوق العمل من جهة أخرى. كما أن هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في محتوى المناهج والكتب، وحاجة حقيقية للتصدي للتباين الواسع للنوع الاجتماعي في تكافؤ الفرص بين الجنسين وفي التمييز المؤسسي للمرأة (التقدم الوظيفي)، والتباين بين المناطق الريفية والحضرية،

⁷ - شعراني د. امان: خلق الفرص التعليمية بين الجنسين، بحث غير منشور، سنة 2002.

والقضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع العلوم والتكنولوجيا، وزيادة مهارات البحث لدى التقنيين والإداريين والموظفين⁸.

وتشير المؤشرات المختلفة الخاصة بالتعليم العام والجامعي الى إنعدام التوازن الحاصل بين الفتيات والفتيان وبين النساء والرجال في مجتمعنا فمن الأمية الى التسرب، الى التمييز في أدوار محددة والى الإقدام على تخصصات ضيقة كلها تؤثر سلباً على المرأة، وينتج عند ذلك النقص في المعارف والمهارات وعدم معرفتها حقوقها ومشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضعيفة.

3- كيف ندمج النوع الاجتماعي في التربية والتعليم والمناهج والكتب؟

يمكن بناء مسيرة الدولة نحو الأفضل، من خلال إدراج قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) في المناهج والكتب وجميع البرامج التربوية المعدة من الحكومة، ولا بد لهذا التوجه من أن يكون الشأن الرئيس لدى مخططي السياسة التربوية والمنفذين، أي المعلمين والمعلمات والمنسقين والمنسقات والمؤلفين ومدراء ومديرات المدارس.

من بين الاستراتيجيات المقترحة لدمج الجندر في المناهج والبرامج والخطط:

- إدخال حساسية الجندر لدى صانعي السياسة التربوية.

وحساسية الجندر تعني أن المعايير الاجتماعية قد أدت الى فروقات في أدوار وتوقعات الرجال والنساء معاً، مما أدى الى ممارسة تمييزية بين الجنسين أي الفتى والفتاة. إضافة الى الاعتقاد بأن العلاقات الانسانية يجب أن توجه من خلال مبادئ المساواة والإنصاف وعدم التمييز الفعلي في جميع قطاعات العمل.

ويجب العمل على الوصول الى مرحلة القضاء على مصادر التمييز في البيت ومكان العمل والمجتمع المحلي والمجتمع ككل و يتطلب ذلك من الأمهات والآباء توجيه بناتهن الى التعلم، والعمل على تغيير المواقف العدائية ضد المرأة في مجال التعليم والتشجيع على التعليم الجامعي ومتابعته. وعندما يراد إدخال حساسية الجندر في عمل المؤسسات، أي وزارة التربية ويحث ذلك مشاركة المسؤولين/ات والمركز التربوي للبحوث والإنماء ومدراء ومديرات المدارس والمعلمين والمعلمات والمفتشين والمفتشات والمنسقين والمنسقات والمؤلفين والمؤلفات.

ولتنمية هذه الحساسية للجندر يمكن الاستعانة بدورات تستهدف تقديم المعرفة والمهارات.

- زيادة الوصول المتساوي للموارد والفرص والمنافع وبخاصة تلك التي تقدمها المؤسسة، بحيث لا تؤدي الى التمييز بين الجنسين، اي الفتى والفتاة. فمثلاً المعاملة غير المتساوية في برامج محو الأمية للكبار والسعي لوصول النساء الى متابعة هذه البرامج.

- إفساح المجال للفتيات في التغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية بالنسبة للمشاركة الفاعلة والعمل على تشجيع الفتاة الدخول الى معاهد التعليم (المهني الصناعي والزراعي حتى يتاح لها تكافؤ فرص العمل والانتاج).

- العمل على تعديل المناهج والكتب المدرسية وذلك للتخفيف من التردد في المواضيع في سياق المرحلة المتوسطة وزيادة موضوعات ثقافية وعلمية مستجدة، وبخاصة الصحة الإنجابية، والتكنولوجيا الحديثة ومواد تساهم في التعرف على المساواة في المجتمع دون تمييز في النماذج والسلوك.

- تزويد الفتيات بالمعارف التكنولوجية التي تساعدنّ على تحقيق مهارتهنّ الإنتاجية بحسب إختيار تخصصاتهنّ.

⁸ - اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، دمج النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام 1999-2003 دراسة حالة ، عمان، 2004، ص 16-18 و ص- 44-46.

- مناقشة الافكار التقليدية معهم، للتوصل الى التغيير والتجديد في الأنماط، وبخاصة مناقشة المواد التعليمية والإعلامية التي بدورها تعمل على تعزيز المعتقدات والاتجاهات التقليدية.
 - التواصل المستمر مع إدارات الوزارت، لبناء القدرات على إدراج النوع الاجتماعي في الإحصاءات لتحديد الاحتياجات البحثية، وإتقان طرق جمع المعلومات وتحديد الاحتياجات بالمشاركة.
 - الاتصال والتعاون مع وزارة الاعلام، ومع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ووزارة الصحة، مراكز التدريب الخ...
- ويمكن إنشاء وحدة إتصال جندرية بين وزارة التربية وسائر الوزارات ، من خلال نقاط اتصال Focal Points يقترح تعيينها في مختلف الإدارات المعنية في الوزارات.
- تأسيس وحدة تنمية النوع الاجتماعي في التعليم، وهذا يعطي أهمية قصوى لتنمية الانسان كمحور أساسي لكافة عمليات التنمية التعليمية، ومن الممكن عند وضع هيكليتها أن تلحظ التشبيك مع الوزارات الأخرى، وأن تنسج معهم علاقات تعاون وتنسيق قوية بالإضافة الى الوحدات الأخرى في وزارة التربية والتعليم.
- إنّ الغاية من تأسيس الوحدة (goal) هو تنمية وضع المرأة والرجل في التربية والتعليم لتحسين ظروفهما المعيشية على كافة المستويات كشرط أساسي للوصول إلى التنمية المستدامة.

اما الهدف Target فهو إدخال ومتابعة وتقييم النوع الاجتماعي Gender على مستوى رسم السياسات وتخطيط وتنفيذ المشروعات في وزارة التربية والتعليم وهذا بالطبع يتطلب بناء كادر مدرب على إدخال النوع الاجتماعي في السياسات والخطط التربوية وفي متابعة وتقييم المشروعات وفي المسوحات والبيانات التعليمية والتواصل المستمر مع كل إدارات الوزارة خاصة على مستوى صنع القرار، والبحث على زيادة نسبة توظيف النساء في الوزارة وجميع القطاعات، والتعاون مع الإعلام لإدراج النوع الاجتماعي في البرامج الاعلامية.

